

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٥ لسنة ١٩٩١

بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل الموقع في القاهرة بتاريخ ١٢/١٢/١٩٩٠
بين حكومتي جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية
بشأن استمرار العمل باتفاق تنظيم التبادل التجارى والتعاون
الاقتصادى الموقع بينهما بتاريخ ١٩٦٩/٥/١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووافق على الكتاب المتبادل الموقع في القاهرة بتاريخ ١٢/١٢/١٩٩٠ بين
حكومتي جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية بشأن استمرار العمل
باتفاق تنظيم التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى الموقع بينهما بتاريخ ١٩٦٩/٥/١،
وذلك مع التحفظ بشرط التصديق

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ رجب سنة ١٤١١هـ (٢٦ يناير سنة ١٩٩١م) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٩ شعبان سنة
١٤١١هـ الموافق ٣٤ فبراير سنة ١٩٩١م .

الأخ الدكتور / يسرى على مصطفى

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

جمهورية مصر العربية

تحية طيبة وبعد ،

بالإشارة الى كتاب معانكم المؤرخ ١٢ ديسمبر (كانون أول) ١٩٩٠ م
وانذى نصه كالتالي :

إشارة الى المباحثات التي تمت بيننا في اطار اجتماعات اللجنة العليا المصرية
السورية التي عقدت بالقاهرة يومي ١٠ ، ١١ ديسمبر (كانون أول) ١٩٩٠ م .

أتشرف بأن أؤكد فيما يلى ما تم الاتفاق عليه فيما بيننا بخصوص اتفاق تنظيم
التبادل التجارى والتعاون الاقتصادي الموقع بين الجمهورية العربية المتحدة
والجمهورية العربية السورية في أول مايو (أيار) ١٩٧٩ ،

أولاً - استمرار العمل بهذا الاتفاق وملحقاته وفقاً لنظم وقواعد وأحكام
التجارة الخارجية المعمول بها في كل من الدولتين - لفترة انتقالية - والتي حين
التوقيع والتصديق على اتفاق جديد .

ثانياً - أن الاعفاء من الرسوم الجمركية المنصوص عليه في المادة الثانية
من الاتفاق يسري بالنسبة للسلع المبينة في القائمتين (أ ، ب) المرفقتين به باستثناء
جميع أنواع التبغ الخام ومنتجاته المصنعة .

وتخضع السلع الأخرى التي لم ترد في القائمتين المرفقتين بالاتفاق للضرائب
الجممركية والضرائب والرسوم الملحقة ذات الأثر المماثل المفروضة في كل من
الدولتين .

ثالثاً - ان الذي يحكم التبادل التجارى بين الدولتين حالياً والى حين ابرام
الاتفاق الجديد هو هذا الاتفاق الثنائى دون أي اتفاقات أخرى .

رابعاً - يتعين الاتفاق بين وزارتى النقل والموصلات فى الدولتين بالنسبة
لما ورد فى المادة السابعة من الاتفاق فيما يتعلق برسوم العبور .

وأرجو شاكراً التكرم بابلاغى موافقة معاليكم على ما تقدم .

يسرنى ابلاغ معاليكم موافقتنى على ما تقدم .

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام ،

القاهرة : ١٢ ديسمبر (كانون أول) ١٩٩٠

عن حكومة الجمهورية العربية السورية

دكتور / محمد العمامي

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

معال الأخ الدكتور / محمد العمادى

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

الجمهورية العربية السورية

تحية طيبة وبعد ،

إشارة الى المباحثات التي نمت بيننا في إطار اجتماعات اللجنة العليا المصرية السورية التي عقدت بالقاهرة يومي ١٠ ، ١١ ديسمبر (كانون أول) ١٩٩٠ م .

أشرف بأن أؤكد فيما يلى ما تم الاتفاق عليه فيما بيننا بخصوص اتفاق تنظيم التبادل التجارى والتعاون الاقتصادي الموقع بين الجمهورية العربية المتحدة ولجمهورية العربية السورية في أول مايو (أيار) ١٩٦٩ :

أولاً - استمرار العمل بهذا الاتفاق وملحقاته وفقاً لنظم وقواعد وأحكام التجارة البينية المعتمدة بها في كل من الدولتين - لفترة تالية - والتي حين التوقيع والتصديق على اتفاق جديد .

ثانياً - أن الاعفاء من الرسوم الجمركية المنصوص عليه في المادة الثانية من الاتفاق يسري بالنسبة للسلع المبينة في القائمتين (أ ، ب) المرفقتين به باستثناء جميع أنواع التبغ الخام ومنتجاته المصنعة .

وتخضع السلع الأخرى التي لم ترد في القائمتين المرفقتين بالاتفاق للضرائب الجمركية والضرائب والرسوم الملحة ذات الأثر المماثل المفروضة في كل من الدولتين .

ثالثاً - أن الذي يحكم التبادل التجارى بين الدولتين حالياً والتي حين إبرام الاتفاق الجديد هو هذا الاتفاق الثنائى دون أي اتفاقات أخرى .

رابعاً - يتعين الاتفاق بين وزارتي النقل والمواصلات في الدولتين بالنسبة لما ورد في المادة السابعة من الاتفاق فيما يتعلق برسوم العبور .

وأرجو شاكرا التكرم بإبلاغي موافقة معاليكم على ما تقدم .

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

القاهرة : ١٢ ديسمبر (كانون أول) ١٩٩٠

عن حكومة جمهورية مصر العربية

د° يسرى على مصطفى

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

وزارة الخارجية**قرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٩١****نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية**

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٥ لسنة ١٩٩١ الصادر
 بتاريخ ٢٦/١/١٩٩١ بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل الموقع في القاهرة
 بتاريخ ١٢/١٢/١٩٩٠ بين حكومتي جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية
 السورية بشأن استمرار العمل باتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي
 الموقعة بينهما بتاريخ ١٩٦٩/٥/١؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٤/٢/١٩٩١؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٧/٢/١٩٩١؛

قرار :**(مادة وحيدة)**

ينشر في الجريدة الرسمية الكتاب المتبادل الموقع في القاهرة بتاريخ
 ١٢/١٢/١٩٩٠ بين حكومتي جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية
 بشأن استمرار العمل باتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي الموقعة
 بينهما بتاريخ ١٩٦٩/٥/١

ويعمل به اعتبارا من ١٦/٣/١٩٩١

صدر بتاريخ ٤/٤/١٩٩١

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. أحمد عصمت عبد المجيد